

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية للفتاوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٠٠

رقم التبليغ:

٢٠١٧/٦/٧

التاريخ:

٩٩٧/٦/٨٦

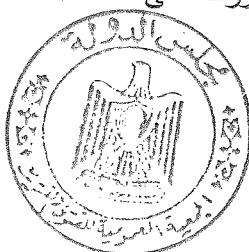
ملف رقم:

السيد اللواء / محافظ كفر الشيخ

تحية طيبة وبعد . . .

فقد اطاعنا على كتابكم رقم (١٩٧٧) المؤرخ ٢٠١٥/٩/٩ بشأن طلب إبداء الرأي القانوني بخصوص مدى مشروعية قرار مديرية التربية والتعليم يكرر الشیخ رقم (١٦) لسنة ٢٠١٥ .
وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه صدر القرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ م بترقية السيد / رمزي أحمد مصطفى عبد الحى للدرجة الأولى، كما تمت ترقيته لوظيفة كبير أخصائين بالقرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٢ م، وإزاء مخالفة هذين القرارات للقانون قامت الجهة الإدارية بإصدار القرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٥ م بسحب القرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ م وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٥/٧ بموجب اعتماد ذلك القرار من السيد المحافظ، وقد ثار التساؤل عن مدى صحة القرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٥ م بسحب القرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ وذلك لصدوره بعد المدة المقررة قانوناً لذلك، أم أن القرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ صدر منعدماً لانطواه على مخالفة جسيمة للقانون الأمر الذي يفتح الباب للجهة الإدارية بسحبه دون التقيد بميعاد سحب القرار الإداري، لذلك طبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع لإبداء الرأي القانوني في هذا الشأن.

وثقيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠ من مايو عام ٢٠١٧، الموافق ١٣ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملائمة التصدي لموضوع ما بإبداء الرأي فيه، متى كان مطروحاً على القضاة.



مجلس الدولة
جامعة عمومية
للفتاوى والتشريع
مركز المعلومات والتكنولوجيا

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق وخاصة الإفادة الرسمية الصادرة عن محكمة القضاء الإداري بکفر الشیخ أن الموضع الماثل مطروح في نزاع متداول أمام محكمة القضاء الإداري بکفر الشیخ في الدعوى رقم رقم (١٢٠٤) لسنة ١٥ ق وما زالت منظورة أمام المحكمة ولم يبت فيها بعد، فمن ثم يغدو من غير الملائم - والحال كذلك - إبداء الرأى القانونى في الموضع الماثل؛ لتعلقه بنزاع ما زال مطروحًا على القضاة.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع، إلى عدم ملائمة إبداء الرأى في الموضع الماثل.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٧/٦/٧

رئيس

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

المستشار /

حسين أبوزيد دكروز

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس

المكتب الفني

المستشار /

مصطفى حسين السيد أبو حسين

نائب رئيس مجلس الدولة

حسن /



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسم التشريع والتشريع